باب الإخبار

وضع أهل العربية هذا الباب، ليعلم به ضبط المتعلم ما تعلمه من أبواب النحو، وكذلك باب المخاطبة.

(شرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب إمكان الاستفادة) سماه مخبرا عنه، وهو مخبر به، توسعا؛ قيل: ويجوز كون عن بمعنى الباء، كما تعاقبا في: اسأل عنه، وبه؛ وقول النحويين: أخبر بالذي عن كذا، يحتمل الأمرين، وعلى الثاني تكون الباء بمعنى عن، وعن بمعنى الباء؛ ومعنى إمكان الاستفادة، أن يكون للاسم الذي قيل: أخبر عنه بالذي، معنى في ذلك المحل، وتحصل بالإخبار فائدة، فلا يخبر عن بكر من أبي بكر، والقيس في امرئ القيس، ولا عن اثنين من: هذا ثاني اثنين؛ فلا يقال: اللذان هذا ثانيهما اثنان، لأنه لا فائدة في الإخبار بذلك.

(والاستغناء عنه بأجنبي) أي يصلح أن يجعل مكانه أجنبي قبل الإخبار، كزيد من: ضربت زيدًا؛ إذ يصح وقوع عمرو مثلاً موقعه، بخلاف الهاء في: زيد ضربته، فلا يصح وقوع أجنبي موقعها، لفوات العائد إلى المبتدأ، فلا يجوز الإخبار عن الهاء، ويجوز الإخبار عن زيد، فتقول: الذي ضربته زيد.

(وجواز استعماله مرفوعًا) يعني أن يكون الاسم المخبر عنه متصرفًا، فما لزم طريقة واحدة، لا يخبر عنه كايمن في القسم، وما التعجبية، وسبحان، وسحر من يوم بعينه.

(مؤخرًا) أخرج ما لزم الصدر، كأسماء الشرط، وكم الخبرية، وضمير الشأن.

(هو أو خلفه المنفصل) فالأول كزيد من: ضربت زيدًا، فتقول: الذي ضربته زيد؛ والثاني التاء من: ضربت، فتقول: الذي ضرب أنا؛ فالتاء في ضربت لا تؤخر، فقام أنا مقامه.

(مثبتًا) احترز مما لزم النفي أو شبهه، كأحد وأخواته، فلا يخبر عنها، لأنها تخرج حينئذ عما تستحقه من النفي، فلا يقال في: ما ضربت أحدًا: الذي ما ضربته أحد.

(منوبًا عنه بضمير) أخرج الحال والتمييز وما ربط به من اسم ظاهر، نحو: زيد قام؛ ونحو ذلك من قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

(لا يطلبه بالعود شيئان) يخرج الهاء في: زيد ضربته والضمير المستتر في: منطلق، من زيد منطلق، فلا يخبر عنهما، لأنك إذا وضعت مكان كل منهما ضميرا، اقتضاه كل من المبتدأ والموصول، فيلزم من ذلك بقاء أحدهما بلا عائد، إذ لا يمكن عوده عليهما.

بل على أحدهما؛ فلو قيل: جاء زيد ولقيته، جاز الإخبار عن هذه الهاء؛ فإنها لا يطلبها بالعود شيئان، فتقول: الذي لقيه هو؛ فالهاء عائدة على الذي، وهو عائد على زيد في ذلك الكلام. هذا ما صرح به الشلوبين الكبير، ويقتضيه كلام المصنف هنا، ونصه في غير هذا الكتاب، وكلام ابن عصفور عليه؛ ونازع في ذلك الشلوبين الصغير، فمنع، وهو اختيار الجزولي، وهذا الشرط يغني عنه ما سبق من اشتراط الاستغناء عنه بأجنبي، ولم أره في بعض النسخ.

(وأن يكون بعض ما يوصف به من جملة) أي أن يكون المخبر عنه في جملة تصلح أن تكون صفة؛ وهي الخبرية الخالية من التعجب، التي لا تستدعي كلاما سابقا؛ وذلك لأن تلك الجملة تجعل صلة للذي، أو يسبك منها اسم توصل به ال بجملة الأمر والنهي والتمني وغيرها، مما لا يكون صلة لا يخبر عما في حيزها من الأسماء.

(أو جملتين في حكم جملة واحدة) وهما جملتا الشرط الجزاء، فتقول في الإخبار عن زيد من: إن تضرب زيدًا أضربه: الذي إن تضربه أضربه زيد.

(وإن كان معطوفًا أو معطوفًا عليه، فيشترط اتحاد العامل حقيقة) فتقول مخبرا عن زيد من: قام زيد وعمرو: الذي قام هو وعمرو، زيد؛ وعن عمرو: الذي قام زيد وهو، عمرو؛ إذ العامل متحد حقيقة.

(أو حكمًا) نحو: كفى بزيد وعمرو رفيقين؛ فتقول في الإخبار عن زيد: الذي كفى به وعمرو رفيقين، زيد؛ وعن عمرو: الذي كفى بزيد وهو رفيقين، عمرو؛ فلم يتحد العامل حقيقة، لجر أحد الاسمين بالحرف، ورفع الآخر عطفا على الموضع، لكنه اتحد حكمًا؛ واحترز من أن يختلفا، وإنما ذلك في العطف على التوهم، نحو: زيد لم يقم ولا بصديقك، أي ليس زيد بقائم ولا بصديقك، فلا تخبر عن بصديقك، فتقول: الذي زيد لم يقم ولا به صديقك؛ لأن عامل الجر ليس موجودا في المتوهم العطف عليه، فما اتحد العامل في المتعاطفين، لفقد عامل المتوهم. هكذا شرح هذا الموضع، وفيه بحث.

(فإن استوفى الشروط، أخبر عنه مطلقًا، بما يوافقه من الذي وفروعه) ويعني بالإطلاق كونه جملة اسمية أو فعلية، فإن كان المخبر عنه مفردًا مذكرًا فالذي، أو مؤنثًا فالتي، أو مثنى فاللذان أو اللتان، أو جمعا فالذين أو اللاتي ونحوهما.

(وبالألف واللام إن صدرت الجملة التي هو منها بفعل) فيستعمل الذي وفروعه في الاسمية والفعلية، ولا تستعمل آل إلا في الفعلية؛ فيخبر عن زيد من: ضربت زيدًا، بالذي وآل؛ ولا يخبر عنه من: زيد قائم، إلا بالذي؛ وذكر الأخفش صورتين يخبر فيهما

في الفعلية بال دون الذي؛ إحداهما: قامت جاريتا زيد، لا قعدتا، فتخبر عن زيد بقولك: القائم جاريتاه، لا القاعدتان، زيد؛ ولا يجوز: الذي قامت جاريتاه، لا الذي قعدتا، زيد؛ لعدم ضمير الذي في الجملة المعطوفة. انتهى.

وقد أجاز بعضهم: مررت بالذي قام أبواه، لا الذي قعدا؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ وعلى هذا يجوز ما منع الأخفش

والثانية قولك: المضروب الوجه، زيد، لا يجوز فيها: الذي ضرب الوجه، زيد؛ وهذه على ما فيها من إشكال، إذا سلمت، يجوز فيها ما منعه على رأي من يجيز تشبيه الفعل، مستندا إلى ظواهر منها أن امرأة كانت تهراق الدماء.

(موجب) خرج المنفي نحو: ما ضرب زيدًا، وما زال عمرو قائمًا، لزوال النفي حينئذ.

(يصاغ منه صلة لهما) يخرج غير المتصرف كنعم وبئس ويذر؛ ولو استغنى بهذا عن **(موجب)** كما فعل في غير هذا الكتاب لكان له وجه؛ ويجوز أن يقال: لا يغني.

(وذلك بتقديم الموصول مبتدأ، وتأخير الاسم أو خلفه خبرًا، وجعل ما بينهما صلة، عائدا منها إلى الموصول ضمير يخلف الاسم في إعرابه الكائن قبل) فمثال تأخير الاسم أن يقال: أخبر عن زيد من: ضربت زيدًا، فتقول: الذي ضربته زيد؛ ومثال خلفه: الذي ضرب أنت، في الإخبار عن التاء من: ضربت.

وقوله: بتقديم الموصول، يقتضي عدم جواز تأخيره، فلا يقال: زيد الذي ضربته؛ وقد صرح قوم بلزوم تأخير الخبر، وهو قضية كلام الأكثرين؛ وفي البسيط أنه يجوز أن يقدم زيد مبتدأ أو خبرًا عن الذي؛ قال: ولكن الأحسن أن يكون خبرًا عنه متأخرا.

ونقل عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبرًا ومبتدأ؛ قيل: وقد يجب التقديم كما في الإخبار عن اسم الاستفهام، فتقول في الإخبار عن قولك: أيهم قائم؟: أيهم الذي هو قائم؛ وهذا مبني على جواز الإخبار عن اسم الاستفهام؛ والأظهر والقياس المنع؛ وأجاز بعضهم ذلك، وعليه في الصورة المذكورة أي خبر مقدم؛ قاله ابن عصفور؛ وقال ابن الضائع: مبتدأ.

والمراد بالكائن قبل: الكائن قبل ذكر الموصول، وكذا هو في نسخة؛ فيعطي الضمير الذي خلف ما جعلته خبرًا أو مبتدأ، على ما عرفت، ما كان لذلك الاسم قبل

مجيء الموصول، من الإعراب، من رفع أو نصب أو جر، لكنه لا يكون إلا ضميرا غيبة، وإن خلف ما ليس كذلك كما سبقت الإشارة إليه في قوله: أو خلفه.

وقد أجاز الخشني المطابقة، فتقول في الإخبار عن التاء من: ضربت: الذي ضربت أنت؛ ويلزمه إجازة ذلك في المتكلم، نحو: الذي قمت أنا، في الإخبار عن التاء من: قمت؛ وهو قريب من إجازة الكسائي في: أنت الذي ضربت: الذي ضربت أنت، وقد فرق بينهما، وفي الفرق نظر.

وقد أجاز الكسائي في: أنا قائم، وأنت قائم: الذي أنا قائم، أنا، والذي أنت قائم، أنت.

وفي الإخبار عن ضمير المتكلم أو المخاطب خلاف؛ والجمهور على الجواز؛ وأما ضمير الغيبة فقد عرفت ما فيه.

(فإن كان الاسم ظرفًا متصرفًا، قرن الضمير بفي، إن لم يتوسع فيه قبل) فتقول في الإخبار عن اليوم، من قولك: قمت اليوم، إن لم يتسع فيه: الذي قمت فيه اليوم؛ وإن اتسعت قلت: الذي قمته اليوم.

وفي الإخبار عن المفعول له خلاف؛ وابن عصفور صحح المنع، وابن الضائع صحح الجواز؛ ويجب على الجواز أن تأتي بالجار فتقول في: قمت إجلالا لك: الذي قمت له، إجلالا لك.

(فإن كان الموصول الألف واللام، ومرفوع الصلة ضمير لغيرهما، وجب إبرازه) فتقول في الإخبار عن التاء من: ضربت زيدًا: الضارب زيدًا، أنا؛ ولا يبرز المرفوع بالضارب، لأن الضمير لا ل، وفي الإخبار عن زيد: الضاربه أنا، زيد، فيبرز لأن آل لزيد، وأنا لغيره.

(وهذا الاستعمال جائز في خبر كان) المعنى بالاستعمال: الإخبار بالذي والألف واللام؛ وفي جواز الإخبار عن خبر كان خلاف:

قال ابن الدهان: أكثر النحاة على جوازه، ومثل بـ كان زيد منطلقا؛ قال: ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان مطلقًا؛ واستقبحه ابن السراج، قال: لأنه ليس بمفعول على الحقيقة؛ وخص ابن عصفور الخلاف بالمشتق، وقال في الجامد نحو: كان زيد أخاك: إنه جائز بلا خلاف، فتقول: الذي كان زيد إياه، أو كانه زيد، أخوك؛ والكائن زيد إياه أخوك، أو الكائنة؛ وتقول في المشتق: الذي كان زيد إياه قائم، أو كانه؛ والكائن زيد إياه

قائم، أو الكائنه؛ والخلاف في خبرها المشتق، ثابت في خبر المبتدأ المشتق؛ وممن جوزه فيه ابن الدهان؛ ولكن صححوا المنع في المشتق.

وفي بعض نسخ التسهيل:

(والإخبار عن خبر كان جائز على ضعف، خلافًا لمن منع، لا في البدل المفرد من متبوعه) فإذا قيل: جاء زيد أخوك، لم يجز الإخبار عن البدل وحده، فلا تقول: الذي جاء زيد هو أخوك، لئلا يلزم خلو جملة الصلة عن العائد؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، وإن أخبرت عن البدل منه جاز، فتقول: الذي جاء زيد أخوك، كما يجوز أن تخبر عن المبدل منه وحده فتقول: الذي جاء هو أخوك زيد. ومن النحاة من أجاز الإخبار عن كل منهما منفردا؛ واختار ابن عصفور منع الإخبار عن البدل.

(خلافًا لقوم) هو راجع إلى المسألتين، وخلافه في الأولى بالجواز، وفي الثانية بالمنع.

(وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل، لم يغير الترتيب، ما لم يكن الموصول الألف واللام، والمخبر عنه غير المتنازع فيه) فتقول في الإخبار عن زيد من قولك: ضربني وضربت زيدًا: الذي ضربني وضربته زيد، من غير تغيير للترتيب الذي كان عليه الكلام؛ وكذا: الضاربي والضاربه أنا زيد.

(فإن كان ذينك) أي الموصول آل، والمخبر عنه غير المتنازع فيه.

(قدم المتنازع فيه، معمولا لأول المتنازعين، وإن كان قبل معمولا للثاني) فإذا قيل: أخبر عن التاء من: ضربت وضربني زيد؛ قلت: الضارب زيدًا، والضاربه هو أنا.

(وهذا أولى من مراعاة الترتيب، بجعل خبر أول الموصولين عن خبر الثاني) بأن تقول في الصورة المذكورة: الضاربه أنا هو، والضاربه زيد أنا؛ وإنما كان ذلك أولى، لأنه جملة واحدة، بخلاف الثاني فإنه جملتان، فما يعطي المقصود، وهو أشبه بما وقع المخبر عنه فيه أولى؛ وإنما كان أشبه، لأن الجملتين فيه كجملة واحدة، بدليل: ضربني وضربته زيد؛ وبالأول قال الأخفش، والثاني منقول عن المازني.

باب
التذكير والتأنيث

(أصل الاسم التذكير) وذلك لأنه ما من مذكر ولا مؤنث إلا يقع عليه اسم الشيء، وهو مذكر في لسانهم؛ قيل: وهذا إذا لم ترد اللفظ، فإن أريد بالكلمة اللفظ، جاز التذكير والتأنيث، اسما كانت أو فعلا أو حرفا؛ وقد سبق هذا، وزعم الفراء أن حروف الهجاء لا تذكر إلا في الشعر.

(فاستغنى عن علامة، بخلاف التأنيث) لأن الثواني تحتاج إلى ما يميزها، كما فعل بالتعريف الطارئ على التنكير، حيث جيء بال، وفي النفي الطارئ على الإيجاب، حيث جيء بالنافي.

(وعلامته في الاسم المتمكن، تاء ظاهرة) نحو عائشة وفاطمة؛ وخرج بالمتمكن المبني بناء غير طارئ، فلم يجعل فيه ما ذكر، بل يدل على التأنيث بغير ذلك، كالصيغة نحو: هن وها.

وقوله: تاء للإعلام بأن التأنيث بالتاء، والهاء بدل منها، وقد نص على ذلك سيبويه، وقيل التأنيث بالهاء وأبدلت في الوصل تاء؛ وما فيه التاء، إن كان مدلوله مذكرًا حقيقة ذكر، نحو: قام طلحة؛ وشذ:

أبوك خليفة ولدتـــــــه أخرى

أو مؤنثًا حقيقة، أنت كفاطمة، ولا يذكر إلا ضرورة، وإن لم يتميز المذكر عن المؤنث بلفظ، أنث للمذكر والمؤنث، كنملة وقملة؛ وبهذا يعلم ضعف قول من سئل عن نملة سليمان: أذكرا كانت أم أنثى؟ فقال: أنثى، لقوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل:١٨].

(أو مقدرة) كهند وشمس؛ ودليل تقديرها دخولها في التصغير كهنيدة وشميسة، والتصغير كثيرًا ما يرد الأشياء إلى أصولها.

(أو ألف مقصورة) كسكري.

(أو ممدودة، مبدلة همزة) نحو: حمراء؛ وكون الهمزة بدلاً من ألف التأنيث، هو قول جمهور البصريين، وقال الكوفيون والزجاجي: الألف الممدودة علامة التأنيث، وزاد الكوفيون في علامة التأنيث: التاء في أخت وبنت، والألف والتاء في مسلمات،

والنون الثانية في هن، وقالوا في الأولى: دخلت لأن نون التأنيث لا يكون ما قبلها إلا ساكنا، والكسرة في أنت، والياء في هذي، وقال هشام: التأنيث فيها بالكسرة.

(ويعلم تأنيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره) المراد بذلك ما يصلح أن يكون مذكرًا، فيحصل اللبس، فلا ينبغي أن يقيد ذلك بما لا فرج له، والاسم الخالي من التاء، إن كان حقيقي التذكير والتأنيث، وامتاز فيه المذكر عن المؤنث كهند وزيد، أنثت المؤنث، وذكرت المذكر، وإن لم يميز كبرغوث، ذكرته للمذكر والمؤنث، وإن كان مجازيهما فالأصل تذكيره نحو: عود وحائط، ولا يؤنث إلا سماعا كقدر وشمس، وبابه اللغة، وقد صنف في ذلك كتب، وومن صنف فيه الفراء وأبو حاتم، ومثال ما ذكر من التصغير: نويرة في نار، ودويرة في دار.

(أو وصفه) نحو: كل كتفا مشوية، ويدخل فيخ الخبر نحو: يد زيد مبسوطة.

(أو ضميره) نحو: العين كحلتها.

(أو الإشارة إليه) نحو: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣].

(أو عدده) نحو: ثلاث أيد، فحذفوا التاء من العدد كما حذفوها مع المؤنث الحقيقي، نحو: ثلاث نسوة، وهذا هو المعروف، أعني أنها لا تسقط إلا مع المؤنث؛ وقد تسقط التاء مع عدد المذكر نحو:

وإن كلابا هـــــــذه عشر أبطن

فيؤول بالمؤنث، كقولنا في البيت: إنه كني بالبطن عن القبيلة.

(أو جمعه على مثال يخص المؤنث) كهندات، فهذا الجمع يخص المؤنث، ما لم يكن جمع مصغر المذكر الذي لا يعقل ولا صفته.

(أو يغلب فيه) كأفعل، فإنه غلب في المؤنث، كعقاب وأعقب، ويمين وأيمن، فإذا جمع اسم على أفعل، قضي بتأنيثه، ما لم يعلم تذكيره، لقلة ذلك في المذكر، كغراب وأغرب، وجنين وأجنن.

وبقى مما يعرف به التأنيث، لحاق التاء الفعل نحو: كسرت القدر وتكسر، وقد سبق ذكرها بباب الفاعل.

[تاء التأنيث[١]]

(وأكثر مجيء التاء لفصل أوصاف المؤنث من أوصاف المذكر) كقائمة وحسنة وصفية ومضروبة.

(والآحاد المخلوقة من أجناسها) كتمرة وتمر، وبقرة وبقر؛ واختلق هل الأصل التاء، ثم سقطت لإفادة الجنس، أو الأصل سقوطها ثم وصلت لإفادة الواحد؟ وأجاز الكوفيون استعمال لفظ الجنس من ذلك للمفرد المذكر؛ قال القراء: ربما جعلوا الأنثى مفردة بالهاء، وجعلوا المذكر مفردًا بطرح الهاء، فيكون كأنه على لفظ الجمع؛ قالوا: رأيت حمامًا على حمامة، ورأيت حمامًا ذكرًا؛ وقال الكسائي: سمعت كل هذا النوع تطرح من ذكره الهاء؛ وهذا عند البصريين شاذ لا يقاس عليه.

(وربما فُصِلَتْ الأسماء الجامدة) كامرئ وامرأة، ورجل ورجلة، وحمار وحمارة، وأسد وأسدة، وهو قليل، قال:

كل حي ظل مغتبطا ... غير جيراني بني جبله

هتكوا جيب فتاتهم، لم ... يبالوا حرمة الرجله

وقال:

إنسانة فتانة ... بدر الدجى منها خجل

(والآحاد المصنوعة) نحو: عمام وعمامة، وجر وجرة، وقلنسو وقلنسوة.

(وربما لحقت الجنس، وفارقت الواحد) كقولهم: كمء للواحد، وكمأة للجمع، حكاه يونس وغيره، ومثله: جبأة وجبء، وهذا قليل، وعكسه هو الكثير، كتمرة وتمر.

(وربما لازمت صفات مشتركة) إما لغير المبالغة نحو: رجل ربعة، وامرأة ربعة، ورجل يفعة، وامرأة يفعة؛ وإما للمبالغة نحو: رجل علامة، وامرأة علامة، وكذا مطرابة

---

(١) هي بكل أسمائها علامة التأنيث اللفظي؛ إذ يسميها بعض النحاة: "تاء التأنيث" ويسميها غيرهم: "تاء النقل" من حالة إلى أخرى؛ كنقلها المذكر إلى المؤنث والوصفية "المشتق" إلى الاسمية المحضة؛ كالراوية للمزادة، وكالخالبية للبئر الصغيرة، و... كما جاء في مجلة المجمع اللغوي، ج١ ص١٤ حيث يقول عن المصدر الصناعي ما نصه على لسان أحد الأعضاء: "إن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب، وتاء النقل على رأي أبي البقاء في: "الكليات".

وملولة؛ ووجهوا التأنيث في المبالغة في وصف المذكر، بأنه أريد أنه غاية في ذلك الوصف، والغاية مؤنثة.

(أو خاصة بالمذكر) كقولهم: رجل بهمة، أي شجاع.

(لتأنيث ما وصف بها في الأصل) كما قيل في التي للمبالغة: إنه أريد غاية في ذلك، وكما يقال في بهمة: إنه على تقدير أن الأصل: نفس بهمة.

(أو تنبيها على أن المؤنث أولى بها من المذكر) فأتى بالتاء في المذكر، تنبيها على أن التاء ليس بلازم فيها أنها لا تكون إلا للمؤنث، بل المؤنث بها أولى، أو تنبيها على أن ما ثبتت فيه التاء، مما يقع على المذكر والمؤنث، كشاة، المؤنث أولى به لأجل التاء.

(وتجيء أيضًا لتأكيد التأنيث) نحو: ناقة، وذلك لأن المذكر له لفظ يخصه، وهو جمل، فلو أسقطوا التاء لحصل الفرق، كما في جدي لمذكر، وعناق لمؤنث، فكانت التاء لتأكيد معنى التأنيث، ومثل ناقة، نعجة؛ والأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث مثل هذه سقوط التاء، كما في شيخ وعجوز وحمار وأتان، وبكر وقلوص.

(أو الجمع) أي لتأكيد معنى الجمع؛ وقال الشلوبين في قول الجزولي: ولتأكيد معنى الجمع: المراد تأكيد معنى الجمع من التأنيث، كحجارة وفحولة، لأنها مؤنثة، تقول: هي الحجار، فتكون الحجار مؤنثًا، وإن لم تدخل التاء، فدخلت التاء لتأكيد هذا المعنى الذي في الجمع من التأنيث، وعلى هذا هي كالتاء في ناقة، فيغني عن ذكر الجمع ما قبله من تأكيد التأنيث.

(أو الوحدة) نحو ظلمة وغرفة وسدرة؛ وبعضهم يعبر عنها بتأنيث اللفظ، فإن مرجعه إلى أن اللفظ كالمؤنث في الإخبار والإضمار وغيرهما من أحكام التأنيث.

(أو لبيان النسب) كالمهالبة والأشاعثة والمناذرة، في النسب إلى المهلب بن أبي صفرة، والأشعث بن قيس، والمنذر بن ماء السماء؛ والمعنى: المنسوبون إلى المهلب، ولو قيل: المهالب لكان جمعا لكل واحد اسمه مهلب، بخلاف الأول، فإنه المراد به أولاد المهلب، وإن لم يكن اسم كل واحد منهم " مهلب ".

وقيل: التاء في المهالبة ونحوه، عوض عن ياء النسب، ولهذا لا يجتمعان، بل يقال: المهلبيون أو المهالبة.

(أو التعريب) كقولهم: موازجة جمع موزج، وهو الخف، وقيل: الجورب، وكيالجة جمع كيلجة، وهو مكيال؛ وبعضهم يقول: إن التاء دخلت للعجمة، وهو قريب مما ذكر المصنف.

(أو المبالغة) كعلامة ونسابة وراوية؛ وقد سبق ذكرها في قول المصنف: صفات مشتركة؛ وقال بعضهم: إنه ينوي في المدح على معنى: داهية، وفي الذم نحو: كاذبة، على معنى بهيمة؛ وذكره أيضًا الفراء؛ وما سبق من قصد معنى الغاية يشمل الأمرين؛ ومنع الفارسي دخول التاء للمبالغة في صفاته تعالى، لأن التاء للتأنيث، وعلى هذا لا يقال في الله: علامة.

(أو عوضا من محذوف لازم الحذف) كلدة، التاء عوض من الفاء، والأصل: ولد، واللدة: من عمره مثل عمرك، يقع على الذكر والأنثى؛ ولثة، والتاء فيه عوض عن اللام؛ وإقامة، التاء فيه عوض عن العين، على خلاف: هل المحذوف العين أو ألف إفعال؛ وتزكية، التاء عوض من مدة تفعيل.

(أو معاقب) نحو: زنادقة وفرازنة، الأصل: زناديق وفرازين، فعاقبت التاء الياء، ولذا لا يجتمعان، وإقرار الياء هو الأصل، كما أقرت في بها ليل وسرابيل، والتاء عوض منها، فعلوا ذلك في بعض الألفاظ؛ وقيل: التأنيث للجمع، وعدم اجتماعها مع الياء للطول؛ ونقض المصنف كون التاء للنسب والجمع معًا، كبرابرة أي البربريون؛ وقيل: هي للنسب، ولكن صادف العجمة، أو للعجمة، وصادف النسب؛ وكونها للفرق بين الواحد والجمع في غير أسماء الأجناس، كبغال وبغالة، وجمال وجمالة، وحمار وحمارة، وكذا شامية وبصرية وكوفية؛ وفي البسيط أن التاء تأتي للفرق بين المطلق والمعين نحو: ضربة وضرب، وهي تاء التحديد؛ والفرق بين هذا والجنس، أن الضرب يصدق على الضربة، والتمر لا يصدق على التمرة؛ وللفرق بين الاسم والصفة، نحو: شاة ربي وربية، فالأول صفة، والثاني اسم لما يربي؛ وكذا شاة ذبيح وذبيحة؛ وكذا الحلوبة، لأنها صارت اسما لما شأنها هذا؛ وللفرق بين المذكر والمؤنث في العدد نحو: ثلاثة رجال، وثلاث نسوة.

(وتقدر منفصلة، ما لم يلزم بتقدير حذفها عدم النظير) قللتاء اتصال من حيث جعلت محلا للإعراب كقائمة، وانفصال من حيث حذفت في النسب، نحو: مكي؛ والأصل انفصالها، لأنها تزيد على مدلول الكلمة وضعا، لكن إن أدى تقدير انفصالها،

إلى عدم النظير، لم يقدر حذفها، بل تجعل كأنها من بنية الكلمة كعدة وزنة، إذ لا يقال: عد ولا زن.

(والجنس المميز واحده بها، يؤنثه الحجازيون، ويذكره التميميون والنجديون) قال تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وقال: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]؛ واجتمع التذكير والتأنيث في قوله تعالى: ﴿مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢ - ٥٤]؛ ومذكر هذا النوع ليس له لفظ عند البصريين، بل يتميز عن مؤنثه بالصفة نحو: شاة أو حمامة ذكر، وقد سبق قول الكوفيين ونقلهم فيه؛ وقال بعضهم: التأنيث لغة الحجازيين وغيرهم، والتذكير لغة تميم ونجد؛ وقال أبو حاتم: أكثر العرب يجعل هذا الجمع مذكرًا، وهو الغالب على أكثر العرب؛ وربما أنث أهل الحجاز وغيرهم بعض هذا، ولا يقيسون ذلك في كل شيء، ولكن في خواص.

واعترض على المصنف بضرب وضربة، واستخراج واستخراجة، فإنه يدخل في كلامه، والعرب تذكر هذا ولا تؤنثه؛ ويجوز أن يجاب بأن المراد الجنس الذي لا يصلح للواحد كتمر ونخل، وضرب يقع على الواحد فلا يدخل في ذلك، لكن يلزم على هذا، جعل التاء فيه زائدة على الوجوه التي ذكرها المصنف، في مجيء التاء، كما سبق عن البسيط.

واعترض أيضًا، بأن من أسماء الأجناس ما جاء مؤنثًا لا غير، كالبط والنحل، ومنها ما جاء مذكرًا لا غير، كالقمح والعنب، وفيه نظر.

وقال صاحب الإفصاح: أكثر النحويين، فيما أعلم، جعلوا التذكير والتأنيث في هذا الباب قياسًا سواء، إلا أبا حاتم؛ وذكر ما سبق من كلامه.

[الصفات المختصة بالإناث]

(فصل): (الغالب في الصفات المختصة بالإناث، إن لم يقصد بها معنى الفعل، أن لا تلحقها التاء) كحامل ومرضع وطالق؛ فهذه ونحوها لا تلحقها التاء؛ وقال الكوفيون، خلا الفراء، يجوز أن تلحقها؛ وقال الفراء: ربما أتى بعض هذا في الشعر، وليس يحسن في الكلام، وأنشد للأعشى:

أيا جارتا، بيني، فإنك طالقـــــه

وقال البصريون: إن قصد بهذا أنها فعلت أو تفعل، أنثت بالهاء، وإلا فلا، وجعل من ذلك: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]، وبيت الأعشى، وقوله أيضًا:

تمخضـــت المنـــون لـــه بيـــوم أنـــي، ولكـــل حاملـــة تمـــام

وقوله:

كمرضـعة أولاد أخـرى، وضـيعت بنى بطنها، ذاك الضلال عن الرشد

(لتأديتها معنى النسب) أي ذات حمل؛ ويعزي هذا للخليل.

(أو لتذكير ما وصف بها في الأصل) أي شخص مرضع؛ ويعزي لسيبويه.

(أو لأمن اللبس) وهو قول الكوفيين؛ وقيل: هو للكسائي وبعض الكوفيين.

(وربما جاءت كذلك) أي بغير تاء عند قصد المؤنث.

(صفات مشتركة) قالوا: رجل جنب، وامرأة جنب؛ وكذا بالغ وضامر ووصي ووزير ووكيل وكفيل وشاهد؛ قال الفراء: وتقول: مؤذن بني فلان امرأة، وفلانة شاهد، لأن الشهادة والأذان تقبل في النساء، وربما جاء في الشعر بالهاء، وأنشدوا لابن همام:

فلـــو جـــاءوا ببـــرة أو بهنـــد لبايعنـــــا أميـــــرة مؤمنينـــــا

وليس بخطأ أن تقول: وكيلة ووصية، إذا أفردتها وأردتها بذلك الوصف، والتذكير وجه الكلام، قال:

فليـــت أميرنـــا، وعزلـــت عنـــا مخضـــبة أناملهـــا، كعـــاب

فصل:

[في الصفات التي لا تلحقها التاء]

(فصل): (لا تلحق التاء غالبًا صفة على مِفعال) كمعطار ومذكار؛ وقل بالتاء، قالوا: مجذامة للأمر، أي مقطاع له، ومقدامة على الأمر.

(أو مُفْعِل) كمذكر ومحمق؛ وقيل: كلبة مجرئة؛ وامرأة مصبية، مع قولهم: مجر ومصب.

(أو مِفْعيل) كمكثير ومعطير؛ وقل مسكينة، حملا على فقيرة، وقالوا أيضًا: امرأة مسكين.

(أو فعول بمعنى فاعل) كشكور وصبور؛ وقل فروقة وملولة وصرورة؛ وخرج الذي بمعنى مفعول، فيؤنث بالهاء نحو: أكولة بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة؛ وقد تحذف التاء، قال تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ﴾ [يس: ٧٢]، وفي مصحف عبد الله: " ركوبتهم "؛ وقال أبو عبيدة: الحلوبة والركوبة ونحوهما، تكون للواحد والجمع، فإذا أسقطوا الهاء، لم تكن إلا للجمع.

(أو فعيل بمعنى مفعول) كجريح وقتيل؛ وخرج نحو: مريض وشريف، فإنهما للفاعل، فيقال للمؤنثة: مريضة وشريفة، وإن أريد بالأول أنه متخذ لكذا، دخلت الهاء، فتقول: هذه ضحية، للذكر والأنثى؛ وهذه ذبيحة بني فلان.

(إلا أن يحذف موصوف فعيل، فتلحقه) نحو: رأيت قتيلة بني فلان، وهذه قتيلة؛ وذلك لإزالة اللبس؛ وإنما حذفت في: مررت بامرأة قتيل، فقتيل لأمن اللبس، بذكر الموصوف، ولو ذكر ما يؤمن معه اللبس لحذفت، وإن لم يكن المذكور الموصوف نحو: رأيت قتيلا من النساء؛ قاله أبو حاتم.

(ولشبهه بفعيل بمعنى فاعل، قد يحمل أحدهما على الآخر، في اللحاق وعدمه) كقولهم: شاة نطيحة، بالهاء، وهي بمعنى مفعولة، وكذا امرأة حميدة، بمعنى محمودة؛ وقالوا: امرئ صديق، بلا هاء، وهي بمعني فاعل.

(وربما حمل على فعيل، في عدم اللحاق، فعال) كقولهم: مدية هذام، ومدية حراز، حكاها سيبويه؛ وحذفوا التاء منه حملا على حذفها من فعيل؛ وينبغي حمل كلام المصنف على فعيل بمعنى فاعل بمعنى، لسبق ذكر أنه قد تحذف منه التاء، حملا على فعيل بمعنى، لسبق ذكر أنه قد تحذف منه التاء، حملا على فعيل بمعنى مفعول، فيكون

فعال محمولا في الحذف على ما حمل على فعيل بمعنى مفعول؛ وإنما انبغى حمله على ذلك، ليحمل الشيء على ما يشاكله معنى؛ وكلام سيبويه، على أن فعيلا بمعنى فاعل، محمول في حذف التاء منه، على فعول بمعنى فاعل، فهو أولى من كلام المصنف، لما ذكرنا من الحمل على المشاكل.

وحاصل كلام المصنف، على ما قررناه، أن فعيلا بمعنى فاعل محمول على فعيل بمعنى مفعول، وفعالا محمول على فعيل بمعنى فاعل، ففيه المشكالة في الثاني دون الأول؛ وكلام سيبويه على أن فعيلا بمعنى فاعل، محمول على فعول بمعنى فاعل، وفعالا محمول على فعيل بمعنى فاعل، المحمول على فعول في حذف التاء، ففيه المشكالة في الجملتين؛ قال سيبويه، وقد ذكر حذف التاء من فعال: جعلوا فعالا بمنزلة أختها فعيل؛ قال: وقد أجرى شيء من فعيل، مستويا في المذكر والمؤنث، شبيه فعول؛ وذكر ريحا خريقا؛ ووجه حمل فعال على فعيل أنهما أخوان؛ قال سيبويه: ألا ترى أنك تقول: طويل وطوال، وبعيد وبعاد، وشجيع وشجاع؛ وتدخل في مؤنث فعال التاء، كما تدخل في مؤنث فعيل.

وهذام بالضم، من الهذم، وهو القطع؛ قال أبو عبيدة: الهذام: السيف القاطع، وهو بالذال المعجمة؛ وجراز من الجرز، بالزاي بعد الراء، وهو القطع، يقال: سيف جراز، بالضم، أي قاطع؛ والخريق: الريح الباردة الشديدة الهبوب؛ قال الأعلم الهذلي:

كأن هبوبها خفقان ريح خريق بين أعلام طوال

(وفيعل) قال تعالى: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، والأصل: ميت فخفف، كهين في هين؛ وقالوا: ناقة ريض، والأصل ريوض، وتوصف بذلك أول ما ريضت، وهي صعبة بعد.

[فعيل بمعنى مفعول]

(وصوغ فعيل بمعنى مفعول، مع كثرته، غير مقيس) وقد ذكر المسألة بباب اسم الفاعل، وزاد قوله: خلافًا لبعضهم؛ ولقد كثر ذلك، فلا يبعد القياس، فيبني من كل فعل ثلاثي مجرد متصرف تام، فكذلك المسموع؛ وقد سبق ذكر شرط آخر بباب اسم الفاعل.

(ويجيء أيضًا بمعنى مُفْعَل) كقولهم: أعقدت العسل، فهو عقيد أي معقد؛ وسبقت له المسألة بباب اسم الفاعل.

(ومُفْعِل) كقولهم: سميع بمعنى مسمع؛ قال:

أمن ريحانة الداعي السميع يؤرقني، وأصحابي هجوع

أي المسمع، وخرج عليه أيضًا: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠ - و١٠٤ - و١٧٤].

(قليلاً) راجع إلى المسألتين.

(وبمعنى مُفَاعِلَ كثيرًا) قالوا: جليس وقعيد وخليط، أي مجالس ومقاعد ومخالط.

(وقد يُذَكَّر المؤنث) كقولهم: ثلاثة أنفس، قال:

ثلاثة أنفس، وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي

(ويؤنث المذكر) نحو[1]: [البسيط]

سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ: مَا هَذِهِ الصُّوتُ؟

[و[2]: الطويل]

---

(١) صدر البيت: يَا أَيُّهَا الرَّاكِب المُزْجِي مَطِيَّتَهُ

البيت لرويشد بن كثير الطائي.

انظر: سر صناعة الإعراب ١١/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦/١، وشرح المفصل ٩٥/٥، ولسان العرب (صوت)، والدرر ٢٣٩/٦، وبلا نسبة في: الخصائص ٤١٦/٢، والإنصاف ٢٦٧/٢، والبسيط ٣٢٨/١، ٣٧٨، ٧٨٣/٢، وتخليص الشواهد ١٤٨/١، وخزانة الأدب ٢٠٧/٤.

(٢) عجز البيت: وَأَنْتَ بَرِئٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ

قاله رجل من بني كلاب، سمي النوّاح.

والشاهد في: (عشر أبطن) وكان القياس: عشرة أبطن؛ لأن البطن مذكر، وهو دون القبيلة، ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل بدليل قوله: (من قبائلها العشر).

وَإِنَّ كِلابًا هَـــــــذِهِ عَشْرُ أَبْطُنِ

(حملاً على المعنى) ففي ثلاثة أنفس، المعنى: ثلاثة أشخاص، ولذلك عاملها معاملة المذكر، فأثبت التاء؛ وعكسه: عشر أبطن، لتأويله بقبائل؛ وكذا: ما هذه الصوت؟ أي الضجة.

(ومنه) أي من تأنيث المذكر، حملا على المعنى.

(تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر) نحو: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣] في قراءة " تكن " بالتاء المثناه من فوق، " وفتنتهم " بالنصب؛ أنث المصدر المنسبك من أن وصلتها، وهو اسم تكن، لتأنيث الخبر، وهو فتنتهم؛ وممن قرأ كذلك أبو عمرو؛ وكذلك: ﴿إِلا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥] في قراءة التاء، ونصب ميتة، وممن قرأ كذلك ابن كثير.

=

انظر: سيبويه ٢ / ١٧٤، معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٦، الإنصاف: ٣٢٣، العينى (هامش الخزانة) ٤ / ٤٨٤، واللسان (بطن)، وغيرها.

باب ألفي التأنيث

(تُعرف المقصورة بوزن حُبْلَى) فما كان على وزن فعلى، فألفه للتأنيث، كأنثى وبشرى ورجعى، ولا تلحقه التاء؛ وقولهم: بهماة مع قولهم: بهمى، ممنوعا، شاذ؛ وقيل: وكأنهم جعلوا ألفه للتكثير، وقيل: هي للإلحاق، والواحدة بهماة، بناء على إثبات فعلل، وهو قول الكوفيين والأخفش؛ وبهمى نبت؛ ولا ينون ما فيه ألف التأنيث، وما حكى ابن الأعرابي، من صرف دنيا شاذ، وكذا صرف موسى الحديد، شاذ، وهو فعلى، وممن قال ذلك الفراء، وقال الأموي: هو مفعل من أوسيت: حلقت، وقال أبو عبيد: ولم يسمع التذكير فيه، إلا من الأموي؛ وقيل: الألف للإلحاق. وأما موسى اسم رجل، فقال أبو عمرو بن العلاء: هو مفعل، لصرفه في النكرة، وقال الكسائي: هو فعلى.

(وحُبَارَى) وهو طائر يقع على الذكر والأنثى، واحدهما وجمعهما، وإن شئت قلت في الجمع: حباريات، وكذا كل فعالى ألفه للتأنيث، كجمادي للشهر، وسمانى لطائر.

(وشُقَّارى) فعالى، وهو نبت، ومثله حوارى، وهو ما حور من الطعام، أي بيض، يقال: هذا دقيق حوارى، وكلاهما بضم أوله وبتضعيف عينه.

(وسُمَّهَى) فعلى بضم أوله وتضعيف عينه، وهو الهواء، ويقال: ذهب في السمهى، أي في الباطل، والسمهى والسميهى الكذب والأباطيل، ويقال: ذهبت إبله السمهى، أي تفرقت في كل وجه.

(وفيضوضى) وهو فعلولى، ويقال أيضًا: فيضيضى، وهو فعليلى، وقيل: هما فيعولى وفيعيلى، يقال: أموالهم فوضى بينهم، أي هم شركاء فيها.

(وفوضوضى) مثله، وحكوا فيه القصر والمد، فلا يكون الوزن مختصا بالمقصورة.

(وبرحايا) فعلايا، ولم يجيء غيره، ومعناه العجب، يقال: ما أبرح هذا الأمر! أي ما أعجبه!.

(وأُرْبَعى) بضم الهمزة وفتح الباء، وهو ضرب من مشي الأرنب، وثبت هذا الوزن في نسخة البهاء الرقي.

(وأربعاوي) أفعلاوي، يقال: قعد أربعاوي إذا قعد متربعا.

(وهرنوى) هو اسم نبات، وكلام المصنف، على أنه فعلوي، وقيل: هو فعللي كقهقري، والواو أصل في بنات الأربعة، كما في زونتل، شذوذًا، وهذا أولى من جعل

الواو زائدة، لأن فعلوي لم يثبت، وأصالة الواو في بنات الأربعة ثبتت في المضعف باطراد، وفي غيره قليلاً.

(وقعولى) وهو بالقاف، ووزنه فعولى، وهو ضرب من مشي الشيخ، يقال: قعول الرجل، أي مشي مشية من يحثي التراب بإحدى قدميه على الأخرى، لقبل فيهما، قال صخر بن عمير:

قاربت أمشي القعولى والفنجـــله

والفنجلة: مشية فيها استرخاء، كمشية الشيخ.

(وبادولى) فعولى، وهو موضع، ولم يجيء غيره.

(وإيجلى) إفعلى، وهو موضع، وقال الأصمعي: اسم رجل.

(وسبطري) فعلي، وكذا: دفقي، وهما لضربين من المشي، وذكر بعضهم فعلاء ممدودا نحو: إوزاء، وهي مشية يعتمد فيها على أحد الجانبين، فيكون فعلا مشتركا، وكذا فعلولى، كما سبق ذكره.

(وحُذُرى) فعلى من الحذر، ومثله: كفرى: وعاء الطلع، وبذري من التبذير.

(وعرضى) فعلى من الاعتراض، ومثله كفرى، لغة في الكفرى، ونقل الفراء سلحفى وسلحفاة، فدخول التاء يقتضي كون الألف ليست للتأنيث، إلا أن يجعل نادرا، كما سبق في بهماة؛ وأثبت بعضهم في فعلا المد، ولم يجيء إلا اسما، وهو قليل.

(وعِرَضْنَي وعُرَضْنَي) فعلنى من الاعتراض.

(ورهبوتي) فعلوتي من الرهب، ومثله رغبوتي من الرغبة، ولم يحيء إلا اسما، وهو قليل.

(وحندقوقا) التصريقيون ذكروا هذه اللفظة بغير ألف وعلى ذلك كلام سيبويه، وجعلها صفة؛ وغيره قال: إن الحندقوق اسم نبت؛ وذكره ابن القطاع بالألف، كما ذكره المصنف، ووزنه فنعلولي، وعليه كلام سيبويه، وقيل: فعللولي، ويقال. بفتح الحاء والدال وبكسرهما؛ وفي الصحاح: الحندقوق نبت، وهو الزرق، نبطي معرب، قال: ولا تقل: الحندقوقا.

(ودودري) وهو العظيم الخصيتين، ووزنه: فوعلى.

(وهبيخى) المشهور في هذه اللفظة سقوط الألف، كذلك ذكرها سيبويه وغيره، وذكرها ابن القطاع بالألف، ووزنها: فعيلا؛ والهبيخ: الغلام الممتلئ، والأنثى هبيخة.

(ويهيرى) المعروف فيه أيضًا حذف الألف، وقال ابن السراج: ربما زادوا الألف، وذكر الألف أيضًا ابن القطاع وابن عصفور، لكن قال ابن القطاع: ووزنه: فعفلى، وقال ابن عصفور: وزنه: يفعلى، ولم يثبت سيبويه يفعل، بتشديد اللام، وأثبته الزبيدي وغيره، واليهير من أسماء الباطل، وذكر الزبيدي أنه يقال: حجر يهير، أي صلب.

(ومكورى) وزنه: مفعلى، وهو بكسر الميم وضمها، وكلام المصنف على الضم، ولم يجيء إلا صفة، وهو قليل؛ ومعناه العظيم الروثة من الدواب، ويقال أيضًا لعظيم الأنف، وهو مأخوذ من الكمارة.

(ومرقدى) وهو مفعلي بكسر الميم وفتحها أيضًا، وهو الكثير الرقاد، كما ذكر الزبيدي، وفسره الجوهري بالذي يرقد في أمروه؛ والمعروف ثبوت مفعلى في الأسماء كمرعزى، وأثبته الزبيدي في الصفات، ونقل أنهم يقولون: رجل مرقدى، وقيل: هو من الوصف بالأسماء، ولذا لم يجر، بل كان مؤنثًا والموصوف مذكرًا.

(وشفصلى) هو فعللى، وهذا الوزن استدركه الزبيدي على سيبويه، وأثبته ابن القطاع أيضًا، وذكر أنه تفتح شينه وتكسر، وذكر ابن القوطية المفتوح منونًا، وعلى هذا تكون ألفه للإلحاق بسفرجل، وفسره بأنه نبات يلتوي على الشجر، وفسر غيره الشفصلى بحمل بعض الشجر، ينفلق عن مثل القطن، وله حب كالسمسم.

(ومرحيا) وهو فعليا، وهو لعبة من المرح، ومثله برديا لموضع، ولم يجيء إلا اسما، وهو قليل.

(وبردرايا) ووزنه فعللايا، وقال ابن القطاع: فعلعايا، وهو موضع.

(وحولايا) وهو فعلايا، وقيل: فوعالى، وهو اسم.

(وبِفَعْلَى أُنْثَى فَعْلان) نحو: سكرى.

(أو مصدرا) نحو: دعوى.

(أو جمعا) نحو: جرحى ومرضى وهلكى وزمنى.

(وبفعلى مصدرا) كذكرى، ونحوه قولهم في اليمين: هي منى صرى، أي غريمة وجد، وهي من أصررت على الشيء: أقمت ودمت.

(أو جمعا) كحجلى جمع حجل، وظربى جمع ظربان كقطران، وهي دويبة منتنة الريح.

(فإن ذكر ما سوى ذلك) أي ما سبق ذكره من فعلى وفعلى وغيرهما، وذلك أن يوصف بصفة المذكر، أو يشار إليه بإشارته نحو: هذا الحبنطي، وهو القصير البطن، ومنهم من يهمزه، وهو من الحبط، والنون والألف للإلحاق بسفرجل.

(أو لحقته التاء) كقولهم في واحد السعالى: سعلاة، وهي أخبث الغيلان، فدخول التاء دليل على أن التاء ليست للتأنيث؛ إذ لا يجمع بين علامتي التأنيث.

(دون ندور) احترز من قولهم: بهماة، حكاه سيبويه، مع منع بهمى، فالمنع دليل أن الألف للتأنيث، لكن شذوا في الجمع بينها وبين التاء؛ وبهمى كما سبق: نبت، قال سيبويه: تكون واحدة وجمعا، وألفها للتأنيث، وقال قوم: ألفها للإلحاق، والواحدة بهماة، وقال المبرد: وهذا لا يصرف، ولا يكون ألف فعلى بالضم لغير التأنيث؛ وقد سبق أنه قيل أيضًا: إن ألفها كأنها جعلت للتكثير.

(أو صرف) مثل له بحبركى، وهو القراد، وهو مصروف، والأنثى حبركاة، وربما شبه به الرجل الغليظ الطويل الظهر، القصير الرجل، فقيل له: حبركى، وأكثر العرب على تنوينه، ويوضح ذلك قولهم: حبركاة؛ لكن قال الجرمي: وقد جعل بعضهم الألف في حبركى للتأنيث، فلم يصرفه؛ ومما أجمع على تنوينه حبنطى، يقال: رجل حبنطى بالتنوين، وحبنطأ بالهمز، وحبنطاة، وكذلك عفرنى منون لا غير، وهو الأسد، وسمي بذلك لشدته، وكان ينبغي أن يقول: أو صرف دون ندور، كما قال في التاء، حتى تخرج دنيا، بالتنوين، كما سبق عن ابن الأعرابي.

(فألفه للإلحاق) ولذلك ذكر ولحقته التاء وصرف، لكن لا يلزم كون ألفه كذلك، فقد تكون للتكثير كقبعثرى.

(فإن كان في صرفه لغتان ففي ألفه وجهان) كأرطى وعلقى، من العرب من يصرفهما، فتكون الألف للإلحاق، ومنهم من يمنعهما، فتكون للتأنيث؛ وترى، نونه ابن كثير وأبو عمرو، على أن ألفه للإلحاق، ولم ينونه الباقون، على أن ألفه للتأنيث.

[أوزان الألف الممدودة]

(وتُعرف الممدودة بوزن حمراء) فما كان على فعلاء، فألفه، للتأنيث، سواء كان مصدرا كسراء، أم مفردًا غيره، صفة لها أفعل كحمراء، أو لا مذكر لها، كديمة هطلاء، ولم يقولوا: مطر أهطل، أو غير صفة، كصحراء، أو جمعا، كحلفاء وطرفاء، قال الأصمعي: الواحدة: حلفة وطرفة.

(وبراكاء) وهو فعالاء، والبراكاء أن يبركوا بإبلهم، وينزلوا عن خيلهم، ويقاتلوا رجالة، وبراكاء كل شيء: معظمه وشدته، ومثله: ثلاثاء، ومن الصفة طباقاء، يقال: رجل طباقاء، وهو الذي ينطبق عليه أمره؛ وأما صحارى فألفه مبدلة من الياء، والأصل: صحار، فليس فعالى مما اشترك فيه الممدود والمقصور، على أن ابن القطاع أثبت فعالى في الممدود، وذكر منه أدامى، موضع بالحجاز، فيه قبر الزهري العالم.

(وسيراء) وهو فعلاء، ومثله: خيلاء لغة في خيلاء، وعنباء لغة في العنب؛ والسيراء ضرب من النبت، وثوب مخطط يعمل من القز، وعن الفراء، أن الثوب شبه بذلك النبت؛ ولم يجيء فعلاء إلا اسما، ونص سيبويه على أنه لا يكون صفة، وفي الحديث: "بحلة سيراء "، فيجوز كونه مثل: ثوب خز وذهب، أو عطف بيان إن أجزته في النكرات، وأما خيماء، اسم ماء، فلا يثبت اشتراك هذا الوزن، لجواز كون المنع لغير الألف المقصورة، بل للعلمية وتأنيث المعنى.

(وقصاصاء) وهو فعالاء، حكاه ابن دريد، ولا يحفظ غيره، وهو القصاص.

(وقاصعاء) فاعلاء، ومثله: نافقاء، وهما من جحرة اليربوع، قال أبو حاتم: يقال: قصع اليربوع، وهو أن يحفر جحره، فإذا حفر ودخل فيه، سد فم الجحر بتراب يجيء به من داخل، لئلا يدخل عليه، فسمي ذلك الجحر: القاصعاء؛ والنافقاء جحر لا يخرقه، فإذا أخذ عليه سائر الجحر، ضرب فم ذلك الجحر برأسه ففتقه.

(وعشوراء) فعولاء، وهو اليوم العاشر من المحرم، ولا نظير له في الأبنية، ومن البصريين من ذكر فيه القصر، فيكون وزنا مشتركا.

(وحروراء) فعولاء، ولم يجيء إلا اسمًا، وهو قليل، ومنه جلولاء، وهو موضع كحروراء؛ وأثبت ابن القوطية وابن القطاع فعولى بالقصر، ومنه دبوقى للعذرة، وأما تنوفى في قوله:

عقاب تنوفى، لا عقاب القواعل

فقال ابن عصفور: المحفوظ فيه تنوف بغير ألف، فيمكن كون الألف إشباعًا، ولم يثبت ذلك في المقصور.

(وديكساء) فيعلاء، وهو مما استدركه الزبيدي، وهو القطعة من النعم، وقيل: الياء فيه أصلية في بنات الأربعة كيستعور، ووزنه فعلاء، نحو طرمساء وهي الظلمة، ويستعور اسم موضع، وقيل: شجر، وهو فعللول، قال المبرد: الياء من نفس الكلمة، كعين عضرفوط، لأن الزوائد لا تلحق بنات الأربعة، إلا الميم في مدحرج ونحوه.

(وينابعاء) يفاعلاء، ولم يذكره غير ابن القطاع، وذكر في أوله الضم والفتح.

(وتركضاء) تفعلاء، ولم يسمع غيره، ونقل فيه أيضًا كسر التاء والكاف، قالوا: هي تمشي التركضاء، وهي مشية فيها تبختر.

(وتفرجاء) هذا مما استدركه الزبيدي، بناء على أن وزنه تفعلاء، ويقال فيه أيضًا: تفرج وتفراج، وهو الذي ينكشف فرجه؛ وقيل: وزنه فعللاء كطرمساء، والنون أصل.

(وكبرياء) فعلياء، وهو وزن قليل، ويكون في الاسم كهذا، وهي العظمة، ونحو: السيمياء للعلامة؛ وفي الصفة كقولهم: ريح جربياء، إذا كانت شمالا، وقيل: هي النكباء التي تجري بين الشمال والدبور، وهي ريح تقشع السحاب.

(وبرنساء) وهو عند المصنف: فعنلاء، والنون زائدة، وكلام الجوهري عليه، ويدل لزيادتها قولهم فيه: البراساء، ووزنه عند الزبيدي وابن القطاع وابن عصفور: فعلاء كعقرباء.

(وبرناساء) هو عند المصنف: فعنالاء، وكلام الجوهري نحوه؛ ودليل الزيادة ما سبق؛ وقال التصريفيون: وزنه فعلالاء، وهو قليل، ومدلول اللفظ: الناس، والمذكور من الثلاث لغات، يقال: ما أدري أي البرنساء هو؟ أي أي الناس؟

(وقَرْفَصَاء) وهو فعللاء، بفتح الفاء، ولم يثبت غير هذا اللفظ، فيجوز كون الفتحة للتخفيف، فقد ثبت قرفصاء بالضم، فيكون نظير: جحدب، في أن الأصل ضم الدال، وتفتح تخفيفا.

(وقُرْفُصاء) بالضم، ولم يجيء إلا اسما، وهو قليل، يقال: قعد القرفصاء، إذا اجتمع في قعدته، وذكر ابن القطاع قصره، فيكون الوزن مشتركا.

(وعُنْصُلاء وعَنْصَلاء) فنعلاء، بضم العين وفتحها، يقال للبصل البري: عنصل وعنصل، بفتح الصاد وضمها فيهما، والجمع العناصل، ومثله: خنفساء بفتح الفاء

وضمها، لكن حكى ابن القطاع: خنفسى، بضم الفاء وفتحها والقصر، فيكون الوزن مشتركا.

(ومشيوخاء) مفعولاء كمعيوراء: ومأتوناء لجماعة الأعيار والأتن، وصفة كمشيوخاء ومعلوجاء – لجماعة الشيوخ والعلوج.

(ومشيخاء) إن كان هذا بالخاء المعجمة فوزنه: مفعلاء، وهو قليل، ومنه هذا ومرعزاء، وفي شرح الكافية بالجيم، وفسره بالاختلاط من قوله تعالى: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ٢]، وعلى هذا وزنه: فعيلاء؛ مشجت بين الشيئين مشجا: خلطت، والشيء مشيج، والجمع أمشاج، مثل يتيم وأيتام، وقوله تعالى ﴿أَمْشَاجٍ﴾ المراد – والله أعلم – ماء الرجل يختلط بماء المرأة ودمها.

(ومرعزاء) وحكى فيه القصر، فيكون وزنًا مشتركًا.

(وأَرْبِعاء) أفعلاء، ولا يعرف مفردًا إلا اسما لليوم المعروف.

لكن في كلام السعدي أن أرمداء للرماد، وهو قياس أفعلاء كأصدقاء جمع صديق؛ وحكى أبو زيد: أرمداء كثيرة.

(وأَرْبُعاء) هو أفعلاء، وضبط بفتح الهمزة وضم الباء، وفسر الأربعاء كذلك بعود من عيدان الخيمة، وذكر السعدي: أربعاء، بفتح الهمزة والباء، وأنه يقال لعمود من أعمدة الخباء؛ قال الجوهري: وحكى عن بعض بني أسد، أنهم يفتحون الباء، يعني في اسم اليوم المعروف، وهذا الوزن كذلك، وسيأتي عد المصنف له في المشتركة. وقالوا أيضًا:

(وأُرْبُعاء) بضم الهمزة والباء، لموضع ولليوم.

(ومزيقياء) وهو فعيلياء، بضم الفاء، وكسر اللام، وأثبته ابن القطاع، وهو لقب عمرو بن عامر، ملك من ملوك اليمن، زعموا أنه كان يلبس كل يوم حلتين، ويمزقهما بالعشي، يكره أن يعود فيهما، ويأنف أن يلبسهما أحد غيره.

ومثله **(مطيطاء)** وهو التبختر ومد اليدين في المشي، وفي الحديث: " إذا مشت أُمَّتِي الْمُطَيْطَاء، وخدمتهم أبناء فارس والروم، كان بأسهم بينهم "[1].

(وسلحفاء) فعلاء، ذكره ابن القطاع.

---

(١) أخرجه ابن حبان (٦٧١٦) قال: أخبرنا الحسين بن محمد بن أبي معشر، قال: حدثنا عثمان بن يحيى القرقساني، قال: حدثنا مؤمل بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبيد سنوطا، فذكره.

[الأوزان المشتركة]

(ويشتركان) أي ألفا التأنيث المقصورة والممدودة.

(في فَعَلَى) فالمقصورة نحو: بردى اسم نهر، وفلان يعدو المرطى، لنوع من العدو، وناقة بشكى: خفيفة، والممدودة قرماء وجنفاء موضعان، وابن دأثاء وهي الأمة.

(وفُعَلَى) فالمقصورة نحو: أربى للداهية، ولم يرد إلا اسما، والممدودة في الصفة: امرأة نفساء، وفي الاسم: الخيلاء، وهو في الجمع الجمع كثير كشعراء.

(وفَعْلَلَى) فالمقصورة قرقرى اسم موضع، ولم يأت إلا اسما، وكذا الممدودة نحو: كربلاء، حيث قتل الحسين رضي الله عنه؛ وخص في غير هذا الكتاب هذه الأوزان الثلاثة بالمقصورة، والصحيح ما في هذا الكتاب.

(وفعللاء) كهندباء، وفيه القصر والمد، وقيل: هو فيعلى، ووقع الأمران في كلام ابن القطاع؛ ومن مقصور فعلاء: الهربدى، وهي مشية الهرابدة، وهو قليل، ومن ممدوده: الطرمساء للظلمة.

(وفَوْعَلَى) والمقصورة: خوزلى، والممدودة: حوصلاء.

(وفَيْعَلَى) كخيزلى، وأثبته الزبيدي وابن القطاع في الممدودة أيضًا، ومنه عندهم: الديكساء، وقد سبق الكلام عليه.

(وفَعِيْلَي) والقصر والمد سمعا في: قريثاء، حكى الكسائي أنه يقال: قريثاء بالمد، لضرب من التمر، وهو أطيب التمر بسرا، وقال أبو الجراح: تمر قريثى غير ممدود، ومن القصر أيضًا: كثيرى، ومن المد: ظليلاء لموضع، وضبطه بعضهم بالضاد، وبعضهم بالظاء، المعجمتين.

(وفِعِّيلي) هجيراء ومكيثاء، والهجيراء: العادة، والمكيثاء، المكث؛ وأكثر هذا النوع مقصور، وسمع المد في ألفاظ منها: المكيثاء، والكسائي يقيس على ما سمع مده من فعيلاء، فيمد جميع الباب، وغيره من النحويين يقتصر المد على مورد السماع.

(وفاعولاء) نحو: بادولاء وعاشوراء.

(وإفِعِيْلَي) نحو: إهجيرا وإجريا للعادة، ولا يحفظ غيرهما، وسمع فيهما أيضًا المد.

(وفِعِلى) قال أبو بكر الصولي: ومن الطير الزمجى والزمكى، بالمد والقصر، قال ثابت هي الاست. انتهى، ونحوه قول من قال: منبت ذنب الطائر، والمشهور فيهما

القصر؛ وذكر المصنف في غير هذا الكتاب، أن الوزن مختص بالمقصورة، الصحيح خلافه، كما ذكرنا.

(وفعلولى) بالقصر: فوضوضى، يقال: أمرهم فوضوضى أي يتفاوضون فيه، وأثبت الزبيدي مد هذا الوزن، وسمع من ذلك: هم في بعكوكا، أي جلبة وشر، وكذلك: معكوكا، بإبدال الباء ميما، على لغة بني مازن، فإنهم يبدلون من الباء إذا كانت أولا ميما.

(وفعليّا) كزكريا فيه المد والقصر.

(وفُعّيْلَي) بالقصر: لغيزى وخليطى، ولا يحفظ في المد إلا قولهم: هو عالم بدخيلائك، أي باطن أمرك.

(وفُعَنْلَى) كجلندى، اسم ملك عمان، وفيه المد أيضًا، وذكر ابن القطاع أن لامه تفتح وتضم، وأنهما يمدان، وأما الجيم فمضمومة لا غير.

(وأَفْعَلى) فالقصر: أوجلى لموضع، وأجفلى للدعوة العامة، قيل: ولا نعلم غيرهما، وقد حكوا أيضًا: الأربلى للجماعة، وممن ذكره الجوهري، فحكى عن بعضهم أن الأجفلى والأربلى: الجماعة من كل شيء، والممدود أربعاء لليوم، كما سبق، وقالوا أيضًا. أجفلاء بالمد.

(ويُفَاعَلَي) بالقصر والمد: ينابعا. اسم بلد، وذكر ابن القطاع في أوله الفتح والضم.

(وفعالى) نحو: جخادبى، سمع فيه القصر والمد، وهو ضرب من الجراد الأخضر الطويل الرجلين.

(وأما فِعْلاء وفُعْلاء، فملحقان بقرطاس وقرناس) فمثل علباء وقوباء مصروف، لأن الألف ليست للتأنيث، والزيادة إنما هي للإلحاق؛ هذا قول البصريين، وأجاز الكوفيون كون ألف فعلاء للتأنيث، محتجين بقوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] بمنع الصرف؛ وخرجه البصريون على أن المنع للعلمية والتأنيث المعنوي، لا للتأنيث بالألف؛ وعد المصنف في غير هذا الكتاب، فعلاء، من أبنية الإلحاق، وجعل منه زمكاء الطائر، وأنه يلحق بطرماح، وهو البناء المرتفع، فيصرف، وقد سبق في هذا الكتاب جعله لغير التأنيث، وأنه من الأوزان المشتركة.

باب
المقصور والممدود

المراد من هذا الباب، ذكر ما يعرف به المقصور القياسي وغيره، والممدود القياسي وغيره؛ وقد سبق في أول الكتاب تعريف المقصور والممدود؛ والمشهور أن فتى ونحوه سمي مقصورا لأنه قصر عن ظهور الإعراب فيه، أي منع، من قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ﴾ [الرحمن: ٧٢]، وهو الذي ذكره سيبويه؛ وقيل: قصر عن الغاية التي للمد، واستحسنه ابن عصفور، لجعلهم الممدود في مقابلته.

(كل معتل الآخر، فتح ما قبل آخر نظيره الصحيح، لزومًا أو غلبة، فقصرة مقيس، كاسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف، ومصدر فعل اللازم) فاسم المفعول المذكور، لزم فتح ما قبل الآخر فيه نحو: مكرم ومستخرج، فيقال في المعتل: معطي ومستدعي، والمصدر المذكور غلب فيه ذلك كفرح وبطر، وجاء غيره نحو: شكس شكاسة، وصهب صهوبة، وسكر سكرا؛ والمطرد في المعتل القصر نحو: جوى جوي، وهوى هوي؛ وجاء على فعل، قالوا: روى يروي ريا، وعلى فعال، قالوا: غري غراء، حكاه سيبويه والغراء بالمد، على وزن فعال، على جهة الشذوذ، وحكاه أبو زيد والأصمعي: غرى بالقصر، على القياس.

(والمَفْعَل) لمصدر أو زمان أو مكان، نحو: عزا معزى ورمى مرمى، والنظير من الصحيح: مذهب.

(والمِفْعَل مُرادًا به الآلة) كمرمى، ونظيره من الصحيح: مغزل، وجاء من الصحيح: مفعال كمقراض، ولا يكاد يوجد في المعتل.

(وجمع فُعْلَة) كدمية ودمى، ونظيره من الصحيح: ظلمة وظلم.

(وفِعْلَة) كمرية ومري، ونظيره: قربة وقرب؛ وشذ في فعلة بالضم في المعتل، فعل بالكسر، قالوا: كسوة وكسا وكسا، بضم أول الجمع وكسرة؛ وشذ في فعلة بالكسر في المعتل، فعل بالضم، قالوا: لحية ولحى، وحيلة وحلى، بضم أول الجمع وكسره.

(والفُعْلَى أُنْثَى الأَفْعَل) أي وجمع الفعلى نحو: الدنا والعلا جمع الدنيا والعليا، ونظير ذلك: الكبرى والكبر.

(فإن لزم، قبل آخر نظيره الصحيح ألف، أو غلب، فمده مقيس، كمصدر ما أوله همزة وصل) فتقول: استدعى استدعاء بالمد، لأن الصحيح يقال فيه: استخرج استخراجا بالألف، وكذا ما أشبهه؛ ومثال الغالب مفعال صفة فعالية في الصحيح كذلك كمطعام، فتقول في المعتل: معطاء بالمد، وقد يجيء على مفعل كمطعن، وقد جاء في المعتل كذلك كما سيأتي.

(وموازن فَعَّال) كسقاء، ونظيره من الصحيح: شراب.

(وتَفْعَال) كتعداء، نظيره تكرار.

(ومِفْعال صفة) نحو: مهداء ومعطاء، ونظيرهما: مهذار، وقالوا: رجل معطى بالقصر شذوذًا.

(وواحد أَفْعِلة) أي ما اطرد في جمعه أفعلة نحو: كساء وأكسية، وقباء، وأقبية، والنظير: حمار وأحمرة، وقذال أقذلة، وشذ بالقصر ندى وأندية، وقفى وأقفية، ورحى وأرحية، وقال الأخفش: الأخيران من كلام المولدين. وكلام المصنف هنا، وفي باب التثنية، على أن الفعل لا يسمى مقصورا، وكذا الحرف، وهكذا كلام الجمهور من أهل العربية، ووجه بأن المقصور ما يوجد من جنسه ممدود، وعند ابن عصفور، من مقيس المقصور، كل فعل آخره حرف علة، قبله فتحة نحو: أعطى وساقى.

(وما لم يكن كذلك، فمأخذ قصره ومده السماع) أي ما لم يكن داخلاً تحت ما ذكر من الضابط، فمأخذه السماع؛ والمراد بالمقصور والممدود في هذا الباب، ما يتناول ما فيه ألف التأنيث وغيره، فالضابط المذكور هنا، المقصود به ذلك، وما ذكره من الأوزان قبل هذا،. المقصود به ما يخص ألف التأنيث. ومن المقصور السماعي في غير ألف التأنيث: الفتى: واحد الفتيان، الحجى: العقل، ومن الممدود كذلك، الفتاء: حداثة السن، والحذاء: النعل؛ وذكر المصنف في الخلاصة والكافية الشافية، مسألة قصر الممدود وعكسه، ولم يذكرها في هذا الكتاب؛ ولا خلاف بين النحويين في جواز قصر الممدود ضرورة في الجملة، إلا أن سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين، إلا الفراء، جوزوا ذلك لها مطلقًا؛ وقال الفراء: إن كان للممدود قياس يوجب المد، كفعلاء أفعل، لم يقتصر، وإلا قصر، كالهواء الشاغل بين السماء والأرض؛ ورد بقوله:

فلو أن الأطبا.....البيت

فقصر الأطبا، وهو أفعلاء، وله قياس يوجب مده، ومنع البصريون مد المقصور للضرورة، وأجازه معظم الكوفيين مطلقًا؛ وقال الفراء: إن كان له ما يوجب قصره، لم

يجز، وإلا جاز؛ فسكرى عنده لا تمد، لأن فعلى فعلان لا يكون غير مقصور؛ واحتج الكوفيون بالسماع، قال:

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء

فمد الغنى ضد الفقر، وهو مقصور.

obeikandl.com

باب
التقاء الساكنين

(لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض، إلا وأولهما حرف لين، وثانيهما مدغم متصل لفظًا) فخرج بالوصل الوقف، فيلتقي الساكنان فيه، سواء كان أولهما حرف لين نحو: يضربون، أو غيره نحو: ضرب. وخرج بالمحض، ما أجرى فيه الوصل مجرى الوقف، كقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] بتسكين ياء محياي؛ ودخل في اللين نحو: دابه، وخويصه، وخرج: زيد.

(أو حكمًا) نحو: اضربن، واضربن، والأصل: اضربون واضربين.

(وربما فُرَّ من ذلك) أي من التقاء الساكنين.

(بجعل همزة مفتوحة بدل الألف) قال أبو زيد: سمعت عمرو ابن عبيد يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، فظننت أنه قد لحن، حتى سمعت العرب تقول: دأبه وشأبه؛ وقرأ أيوب السختياني: ﴿وَلا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] وقالوا: إنه لا ينقاس إلا في ضرورة الشعر.

(فإن لم يكن الثاني مدغمًا متصلاً حذف الأول، إن كان ممدودًا) نحو: ﴿وَقِيلَ ادْخُلا النَّارَ﴾ [التحريم: ١٠]، ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]؟ ﴿يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣]، بحذف الألف والياء والواو؛ فإن كان الساكن الثاني مدغما، فقد حكى فيه الوجهان، نحو: هالله لأقومن، وغلامي الرجل ضربه.

(أو نون توكيد خفيفة) نحو: اضرب الرجل، أي اضربن.

(أو نون لدن) نحو: ما رأيته من لد الصباح، بحذف النون.

(غالبًا) استظهر به على ما جاء من كسرها قليلاً، نحو:

تنتهض الرعدة في ظهيري ... من لدن الظهر إلى العصير

(فإن كان غيرهن) أي غير ممدود، أو نون توكيد خفيفة، أو نون لدن.

(حرك) أي الأول نحو: اضرب الرجل.

(إلا أن يكون الثاني آخر كلمة، فيحرك هو) أي الآخر نحو: أين وأمس وحيث.

(ما لم يكن تنوينًا، فيحرك الأول) نحو: إيه وصه وحينئذ.

(وربما حذف الأول، إن كان تنوينًا) كما روي عن أبي عمرو:

﴿أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ - ٢] بحذف التنوين؛ وكقراءة مارة بن عقيل: ﴿وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، حذف التنوين ونصب النهار؛ وقال الجرمي: حذف التنوين لالتقاء الساكنين، مطلقًا، لغة. انتهى.

ويطرد حذف التنوين للالتقاء في الندبة، كقولك في ندبة غلام زيد: واغلام زيداه!. على رأي البصريين، والأصل كسر التنوين لالتقائهما، نحو: مررت بزيد الظريف؛ ومن العرب من يضم إتباعا، إذا كان ما بعد الساكن مضموما ضما لازمًا، نحو: هذا زيد أخرج له؛ فإن كان الضم عارضا، فالكسر، نحو: هذا زيد ابنك.

(وأثبت إن كان ألفًا) كقولهم: التقت حلقتا البطان، بثبوت الألف، والجيد حذفها؛ وقالوا في القسم: ها الله، وإي الله، بحذف الألف والياء، على القياس، وبإثباتهما على الشذوذ. وعلم من هذا، أن الإثبات لا يختص بالألف، كما ذكر؛ لكن إذا حمل هذا على ما إذا كان الساكن الثاني غير مدغم، كما يدل عليه كلامه، لم يرد هذا هنا، وكان داخلاً فيما يذكره من بعد؛ وعلم مما ذكرناه في المسألة التي قبل هذه، أن الحذف في الموضعين ليس على السواء، بل الثاني شاذ، والأول قليل؛ بل هو لغة، ويطرد في بعض المواضع.

(ويتعين الإثبات، إن أوثر الإبدال على التسهيل في نحو: آلغُلام فَعَل؟) فإذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه آل، فللعرب مذهبان، قرئ بهما في السبعة؛ أحدهما: إبدال همزة الوصل ألفا، فتقول: آلغلام؟ فيلتقي ساكنان؛ والثاني: تسهيلها، أي جعلها بين بين؛ وإنما أبدلوا أو سهلوا دفعا للالتباس بالخبر، وكان القياس الحذف، لتحرك ما قبل همزة الوصل، نحو: قال الغلام، لكن فعلوا ذلك لذلك، والإبدال أقيس، لزوال صورة الهمزة، وأما التسهيل فهو كبقائها، فإنها عند البصريين متحركة.

(وربما ثبت الممدود، قبل المدغم المنفصل) نحو: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: ١٠]، ﴿مَا لَكُمْ لا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥]؟ وذلك لأن التشديد عارض.

(وقبل الساكن العارض تحريكه) فإذا قلت: يغزو الأحمر، ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام، فإنك تحذف أيضًا الواو، وربما ثبتت، فتقول: يغزو لحمر، نظرا إلى ما عرض من الحركة؛ وقد قال بعض العرب: رمات المرأة، بإثبات الألف، لما عرض للتاء من الحركة، وأنشد الكسائي:

يـــا حـــب قـــد أمســـينا ولـــم تنـــام العينـــا

أثبت الألف، لما حرك الميم لالتقاء الساكنين؛ وفيه شاهد آخر، وهو حذف نون المثنى بلا سبب غير الضرورة.

(وأصل ما حرك منهما الكسر) أي من الساكنين، الأول أو الثاني، وإنما قال: ما حرك، لأنه قد لا يحرك، بل يحذف، كما سبق؛ وفي البسيط: الكسر أصل، قاله النحويون، ويحرك بغيره لوجه ما؛ ويجوز كون الفتح الأصل، لأن الفرار من الثقل، والفتح أخف؛ وكونه لا أصل في التقاء الساكنين لحركة، بل تقتضي وجود التحريك، وتعيين الحركة يكون لوجوه تخص.

(ويعدل عنه) أي عن الكسر تخفيفا، نحو: أين وكيف، لأنهم لو كسروا لثقل لأجل الياء، ومنه: ﴿الم ﴿١﴾ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ - ٢] بفتح الميم، وقال أبو الحسن: الكسر فيه جائز، على الأصح؛ ولم يسمع أحد فيه الكسر ولا قرئ به؛ وحكى قطرب: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢]، واضرب الرجل، بالفتح، مطردا فيما كان ثانيه لام التعريف.

(أو جبرا) نحو: قبل وبعد؛ لما حذف المضاف وبنيا، جعل بناؤهما على حركة لم تكن لهما عند الإعراب، وهي الضمة، جبرا لما حصل، فلا يلبس حال البناء بحال الإعراب.

(أو إتباعا) نحو: منذ، ضمت الذال إتباعا للميم؛ وإذا ضم ثاني الساكنين ضمة لازمة، جاز مع الكسر للالتقاء، الضم للإتباع نحو: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، و ﴿فَتِيلا ﴿٤٩﴾ انْظُرْ﴾ [النساء: ٤٩ -٥٠] قرئ بالضم والكسر؛ وحكى أبو بكر، أن بعض العرب يقول: ادخل الدار، بالضم، لضم الخاء، قال: وهو رديء للبس؛ وحكى عن قوم من النحويين إجازة الإتباع في المفتوح نحو: اصنع الخير، قياسًا على أين وكيف؛ وقالوا: إنهما فتحتا إتباعا.

(أو ردا للأصل) نحو: مذ اليوم، أصله: منذ، حذفت نونه، وبنى على السكون، فلما التقى الساكنان، حرك، وضمت الدال، لأن الضمة كانت لها في الأصل.

(أو تجنبا للبس) كتاء الخطاب في أنت، وكافه في ذاك وذلك، لأن أصل الحرف الجائي لمعنى، يلحق آخر الكلمة السكون، كالتنوين ونون التوكيد، فأصل التاء والكاف المذكورين السكون، ففتحتا لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث.

(أو حملا على نظير) مثل: نحن، لم يكسر لالتقاء الساكنين، بل بني على الضم، حملا على هم، فالحركة في نحن كالواو في نظيره وهو: هم.

(أو إيثارا للتجانس) وذلك في اسحار ونحوه، إذا سمي به ورخم، فإن آخره يبقى راء ساكنة، وقبلها ساكن وهو الألف، فلابد من الحركة، فتحرك الراء بالفتح، مجانسة للألف، ولأقرب متحرك إليه.

obeikandl.com

[فصل:
في نون (من) و (عن) و (لكن)]

(فصل): (تفتح نون "مِنَ" مع حرف التعريف) نحو: من القوم.

(وشبهه) نحو: من اليزيد، فال فيه زائدة لا معرفة، وكذا من الذي ونحوه، إن قيل: إن تعريفه بالصلة.

(وربما حذفت) أي مع ال؛ وشرطه أن لا تكون اللام مدغمة، فلا يقال في: من الظالم: م الظالم؛ ونظيره نون بني، لا تحذف في مثل: بني النجار، بخلاف الحارث، فتقول: بلحارث، ومن حذف نون من:

ليس بين الحي والميت سبب إنما للحي ملميت النصب

وهو كثير جدًا، فينبغي جوازه في السعة، ولا يخص بالضرورة، كما قال ابن عصفور وغيره، ولا يحكم بقلته، كما يقتضيه كلام المصنف؛ وشذ حذفها مع لام التعريف المدغمة في قوله:

المطعمين لدى الشتاء سدائفا ملنيب غرا...

لكنه حين حذف أظهر لام التعريف.

(وتكسر) أي نون من.

(مع غيره) أي مع ساكن غير لام التعريف، نحو: من ابنك، ومن انطلاقك.

(والكسر معه) أي مع لام التعريف.

(أقل من الفتح مع غيره) أي مع ساكن غير لام التعريف؛ فمن الغلام، بالكسر، أقل من الفتح في: من ابنك.

(وتكسر نون عن، مطلقًا) أي مع لام التعريف نحو: عن القوم؛ ومع غيره نحو: عن ابنك.

(وربما ضمت مع حرف التعريف) نحو: عن القوم، حكاه الأخفش، ولا وجه له من القياس.

(وتضم الواو المفتوح ما قبلها) يخرج المضموم ما قبلها، نحو: اقتلوا الرجل، وارموا الغلام؛ فإنها لا ينطق بها.

(إن كانت للجمع) نحو: اخشوا الناس.

(وإلا كسرت) أي وإن لم تكن للجمع نحو: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢].

(وقد ترد بالعكس) فتكسر التس للجمع نحو: اخشو الناس، وقياسه أن يقال: اخشون؛ ولم يحكه سيبويه، وحكاه غيره عن قوم من العرب، وهو قليل؛ وتضم الأخرى، ومنه قراءة الأعمش وابن ثابت: ﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الكهف: ١٨]، وذكر ذلك عن نافع وأبي جعفر أيضًا.

(وربما فتحت) حكاه الأخفش وقطرب، ومنه قراءة يحيى بن يعمر وغيره: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ﴾ [البقرة: ١٦] بالفتح.

(وتحذف نون لكن للضرورة) ثبت هذا في نسخة عليها خطه، ومنه:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

أي ولكن، فحذف ضرورة، لالتقاء النون ساكنة، مع سين اسقني.

فصل:

[في فك التضعيف]

(فصل): (استصحب بنو تميم إدغام الفعل المضعف اللام، الساكنها جزما) نحو: لم يرد، ولم يبر، ولم يفر. وقوله: بنو تميم، يقتضي أن غيرهم لا يدغم، والمنقول أن أهل الحجاز لا يدغمون، وغيرهم من بني تميم وغيرهم يدغم.

(ووقفا) نحو: رد يا زيد، وبر، وفر. وأورد عليه: اردد، فهذا مضاعف اللام، وقد سكن آخره وقفا، ولا يدغمه بنو تميم.

(في غير " أَفْعَلَ " تعجبًا) تحرز من نحو: أشدد بحمرة كذا، فإن العرب مجمعون على الفك فيه.

(والتزموا فتح المدغم فيه في: " هَلُمَّ " مطلقًا) أي التزم بنو تميم، فيفتحون في: هلمها، وهلمه، وهلم الرجل، وهو المراد بقوله: مطلقًا، أي الغائبة، وهاء الغائب، وقبل الساكن، ولا يريد أنها تفتح دائما، فإنها تكسر في: هلمى، وتضم في: هلموا؛ وحكى الجرمي: هلم بالفتح والكسر عن بعض بني تميم؛ وهلم عند عير بني تميم من الحجازيين وغيرهم اسم فعل، فلا تكون إلا مفتوحة الميم، فإن الياء والواو لا يتصلان بها حينئذ.

(وفي غيرها) أي والتزم بنو تميم في غير هلم، فتح المدغم فيه.

(قبل ها غائبة) نحو: لم يردها وردها، ولم يبرها وبرها، ولم يقرها وأقرها.

(وضمه) أي ضم المدغم فيه، في المضموم الفاء قبل هاء غائب، نحو: لم يرده، ورده.

(وربما كسر) أي في المضموم الفاء نحو: رده.

(وقد تُفتح) نحو: رده، على رأي، هو رأي الأكثرين، قال ثعلب في الفصيح: ازرر عليك قميصك، وزره، وزره، وزره مثل: مد ومد ومد، وغلطه بعضهم في إجازة الثلاثة، وظاهر قول سيبويه، ما ذكر ثعلب؛ وفي الإفصاح: حكى الكوفيون: ردها بالضم والكسر، ورده بالكسر والفتح؛ وقال الجرمي: وقد تركه قوم على ما كان عليه قبل لحاق الهاء المفتوحة والمضمومة، فلم يغيروا عما بني عليه.

(ولا يُضَمُّ قبل ساكن، بل يكسر) نحو: رد الرجل، ورد ابنك؛ وقال كيسان: لغة قيس وتميم: رد القوم، بالكسر، وأنشد الخليل:

ذم المنازل بعد منزلة اللـــــوى

بالكسر.

(وقد يُفْتَح) قال أبو علي: منهم من يفتح من ال، فيقول: فغض الطرف.

وقال سيبويه: الأفصح والأكثر الكسر، وذكر سيبويه أن الضم مع ال ليس من كلامهم، وحكاه ابن جني، وهو قليل.

(وإن لم يتصل بشيء مما ذُكِرَ) أي ها الغائبة، وهاء الغائب، والساكن.

(فُتِحَ) نحو: رد وفر وعض، وهي لغة أسد وناس غيرهم.

(أو كسر) نحو: رد وفر وعض، وهي لغة كعب وغنى؛ وأما، لم يضار، فلم يحك فيه إلا الفتح، ولم يذكر سيبويه غيره؛ وأجاز الفراء كسره قياسًا، ولم يحكه لغة.

(أو أتبع حركة الفاء) نحو: رد وفر وعض، وهو أكثر في كلامهم.

(وفك الحجازيون كل ذلك) فيقولون: لم يردد واردد، ولم يرددها واردداها ولم يردده واردده، ولم يردد الرجل، واردد الرجل؛ وأكثر ما جاء القرآن بالفك، قال تعالى: ﴿وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ﴾ [طه: ٨١]؛ وجاء بالفك والإدغام في السبعة: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧].

(إلا هَلُمَّ) هذا استثناء منقطع، فإن كلامه في الفعل، كما ذكر في أول الفصل: وهلم عند الحجازيين اسم فعل.

(والتزم غير بكر الفك قبل تاء الضمير) نحو: رددت ورددت، وكذا الفروع نحو: رددت ورددتما ورددتم ورددتن.

(وأخويه) وفي نسخة عليها خطه، بدل هذا:

(ونونيه المرفوعين) أي نوني الضمير، وهو تفسير لقوله:

" أخويه " – أي أخوي تاء الضمير، وذلك نحو: رددنا زيدًا، والهندات رددن زيدًا؛ وقيد المرفوعين، سبق لأحدهما بالنسبة إلى الأخير، فإن نا يكون مع الفعل مرفوعًا ومنصوبا، ومع المنصوب الإدغام مجمع عليه من بكر وغيرهم نحو: ردنا زيد، وهذا لا يجيء في نون الإناث، فإنها لا تكون ضمير نصب. وبكر المذكورون هم بنو بكر بن وائل، أخي تغلب بن وائل؛ والذي نقله كثيرون، أن ناسا من بني بكر بن وائل يدغمون، وكذا حكاه الخليل، لكن عزاه السيرافي وابن السراج إليهم فقالا: البكريون يفعلون كذا، وذكرا اللغة، فيقولون: ردته وردته وردن، وكذا ما أشبه ذلك؛ وهذا في ما لم يفكه

العرب شذوذًا نحو: لححت العين؛ فهذا لا يدغمه بكر ولا غيرهم؛ وحكى الفراء أن بعض الذين يدغمون فيقولون: ردت ومرت، يزيدون ألفا فيقولون: ردات ومرات؛ ووجه لغة الإدغام تقدير وجوده قبل التاء والنون، فلم يعتدوا بدخولهما، بل أبقوا اللفظ على ما كان، ونظير هذا ما حكى الكسائي، عن عبد القيس، أنه سمع منهم: أرد وإفر وأغض، بهمزة الوصل مع الإدغام، كأنهم لم يعتدوا بحركة ما قبل المدغم لعروضها، واعتد الفريقان معًا بالعارض هو لا بالحركة، وأولئك بالضمير.

(وحذف أول المثلين عند ذلك، لغة سليم) أي عند اتصال التاء والنونين نحو: ظلت ومست وأحست وهمت، وذكر سيبويه الثلاثة السابقة، وذكر ابن الأنباري الرابعة، والأصل: ظللت ومسست وأحسست وهممت، وحذفوا تخفيفا، وقالوا: ذلك في ظللت ومسست على وجهين: أحدهما: نقل حركة العين إلى الفاء نحو: ظلت ومست، بكسر الفاء؛ والثاني عدم النقل، فتبقى الفاء مفتوحة، كما كانت؛ ونص سيبويه على شذوذ هذا الحذف في موضعين من الكتاب؛ وعلى أنه شاذ، كلام جمهور النحويين، وقال سيبويه، وقد ذكر الثلاثة السابقة: ولا نعلم شيئًا من المضاعف شذ إلا هذه الأحرف. انتهى.

والمصنف حكى أن ذلك لغة سليم؛ وقال ابن جني: إن كسر الظاء من ظلت، لغة الحجاز، وفتحها لغة تميم، ولم يقرأ في السبعة إلا بالفتح، قال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]؛ وقال الخضراوي: زعم الفراء أن هذا قياس مستمر في: ردت ومرت وهمت.